حوليات آداب عين شمس المجلد 50 (عدد أكتوبر – ديسمبر 2022)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

مُخالِفاتُ الجُملةِ في الوَصلِ في القرآن الكريم

هاشم أحمد هاشم*
أ.م.د. عماد محمَّد محمود**

University of Baghdad / College of Arts / Department of Arabic Language
woh82@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/5/8
تاريخ قبول البحث: 2019/6/6
تاريخ النشر: 2022/12/29

المستخلص:

يتناولُ هذا البَحثُ الموسومُ (مُخالِفاتُ الجُملةِ في الوَصلِ في القرآنِ الكريم) ما يُخالِفُ قواعِدَ وآراءَ النحويَّين والبلاغيّين فيما يخصُّ الوصلَ بين الجُملِ في القرآنِ الكريم، إذ لم يتمّ تَناولُ ذلك بالبحثِ مِن قَبل، وقد سَلَّطَ البحثُ الضوءَ على المُخالِفاتِ في الآياتِ القرآنيَّةِ الكريمةِ مِن الناحيتين النحويّةِ والبلاغيَّةِ، وما يتَّصِلُ بها مِن أغراضٍ بلاغيَّةٍ وأمورٍ نحويَّةٍ ساقَها عُلماءُ النحوِ والبلاغةِ والتفسير والقراءاتِ والوقفِ والابتداءِ وعِلمِ الخطِّ العربي في مؤلفاتِهم، وأنهيتُ البحثَ بما تمَّ التوصُّلُ إليهِ من نتائج.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2022.

أوّلاً: مُخالفاتُ الجُملةِ لقواعدَ الوَصل

1- مُخالفاتُ الجُملةِ في التَوسُّطِ بين كمالين:-

إنَّ الموضعَ الأوَّلَ من مَواضعِ الوَصلِ هو التوسُّطُ بين كَمالين: ولهُ صورتان:

الصورةُ الأولى: أن تَتَّفقَ الجُملتان خَبراً وإنشاءً لفظاً ومعنى، ولم يكنْ هناك سببٌ يقتضي الفَصلَ بينهما وكانت بينهما مناسبةٌ تامَّةٌ[1].

ومن ذلك:

❖ قولُهُ تعالى: ﴿**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ**﴾[2].

فالجملةُ الأولى (يُخرجُ الحيَّ من الميِّتِ) ليس لها مَحلٌ من الإعراب لأنَّها ابتدائيَّةٌ وخَبريَّةٌ لفظاً ومعنى، وكذلك الثانيةُ (يخرجُ الميِّتَ من الحيِّ)، إذن بينَ الجُملتين نوعُ صِلةٍ، فلذلكَ وجبَ الوَصلُ بينهما، وغَرضُ الآيةِ الكريمةِ أن تجمعَ بينَ الجُملتين، لأنَّهما سبيلُ تَصويرِ قُدرَةِ اللهِ في اسمى معانيها ولا يتحقَّقُ ذلكَ إلّا بالجَمع، فكما أنَّ قُدرةَ اللهِ قادِرةٌ على إخراجِ الميِّتِ من الحيِّ، فهيَ قادرةٌ أيضاً على إخراجِ الحيِّ من الميِّتِ[3].

❖ ومن ذلك أيضاً: قولهُ تعالى: ﴿**إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۞ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ**﴾[4].

❖ وقولهُ تعالى: ﴿**وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا**﴾[5].

❖ **قولهُ تعالى:** ﴿**فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ**﴾ [6].

ومن مُخالِفاتِ هذا الموضع ما يأتي:

أ- استشهدَ القزويني على هذا الموضع في اتّفاق الجُملتَين لفظاً ومعنى في الخبريَّةِ بقوله تعالى: (يخادعون اللهَ وهو خادعُهم)، على أنَّهما خَبريَّتان وبَينهُما جامعٌ وهو الإتّحاد في المُسنَدِ وفي المُسنَدِ إليهِ، لكنَّ السبكي رأى أنَّهُ يجوزُ القَولُ أنَّهما لم يتَّحِدا في المُسنَدِ، فإنَّ المُسندَ في الأولى هو (المخادَعةُ) وهو غَيرُ الخَدع، ويمكنُ القولُ أنَّ الجُملة الأولى لها محلٌ من الإعرابِ وهو خبر (إنَّ) في الآيةِ الكريمةِ: ﴿**إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُواْ إِلَى الصَّلاَةِ قَامُواْ كُسَالَى يُرَآؤُونَ النَّاسَ وَلاَ يَذْكُرُونَ اللّهَ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾[7] . ويتساءلُ السبكي كيف ذكرَها القزويني في قِسمٍ لا محلَّ لهُ من الإعراب[8].

ب- كما استشهد القزويني في هذا الموضعِ بقولهِ تعالى: ﴿**وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ**﴾[9] .على أنَّ الجملة الثانية معَ الثالثة، والأولى مع الثانية إنشاء وأنَّ الجامعَ هو الاتّحاد في المُسنَدِ إليهِ، وتساءلَ السبكي كيف يكون ذاك وهو لا يكفي عِندَهُ الاتّحادُ في المُسندِ إليهِ ليحصلَ الوَصلُ، ورأى السبكي أنَّهُ كان ينبغي أن يقولَ: الاتّحادُ في المُسنَدِ إليهِ وفي المسنَدِ التَضادُّ بين الأكلِ والشُربِ، وملازمةُ النهي عن السَرفِ للأكلِ فكان ذلك جامِعاً، فوجَبَ اتّحادُهما في الخَيالِ[10].

الصورة الثانية: أن تتَّفقَ الجملتان خبراً وإنشاءً معنى فقط، ولم يكن هناك سَببٌ يقتضي الفَصلَ بينهما وكانت بينهما مناسبةٌ تامَّةٌ[11].

ومن ذلك:

❖ قولهُ تعالى: ﴿**إِنَّنِي أَشْهَدُ اللّهَ وَاشْهَدُواْ أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ**﴾[12]، أي إنّي أُشهدُ اللهَ وأُشهدُكمُ ((فتكون الجُملةُ الثانيَةُ في هذهِ الآيةِ، إنشائيَّةٌ لفظاً، ولكنَّها خبريَّةٌ في المعنى)) [13]، أمّا الجُملةُ الأولى (أُشهدُ الله) فهيَ جُملةٌ خبريَّةٌ لفظاً ومعنى، وبذلكَ اتَّفقَتِ الثانيَةُ مع الأولى في الخبريَّةِ معنى، ثُمَّ وَجبَ الوصلُ بينهما لوجودِ الجامعِ وليسَ هناك ما يمنَعُ من العَطفِ.

وقد تَتَّفِقُ الجُملتانِ في الانشائيَّةِ معنى وتختلفان من حيثُ اللَّفظِ، فنجدُ الثانية معطوفةً على الأولى لوجودِ المناسبَةِ بينهما، ومثالُ ذلك:

❖ قولهُ تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً**﴾[14] .

ففي الآيةِ الكريمةِ ثلاثُ جملٍ، الأولى: (لا تعبدون إلّا الله) والثانيةُ: حُذِفَ فيها فِعلُ الأمرِ وتقديرُها: (وأحسِنوا بالوالدين إحساناً)، والثالِثةُ: (وقولوا للناس حُسناً)، والجُملتان الثانيةُ والثالثةُ إنشائيَّتانِ لفظاً ومعنى، وأمّا الأولى فخبريَّةٌ لفظاً، إنشائيَّةٌ معنى، لأنَّ المرادَ بها النهي، أي (لا تعبدوا إلّا الله)، وبهذا يكون اتِّفاقُ الجُملِ الثلاث في الإنشائيَّةِ في المعنى فقط دون اللَّفظِ[15].

وإنّما عُدَّت الصورتان أعلاه توسُّطاً بين كمالين، لاتِّفاقِهما في الخبريَّةِ أو الإنشائيَّةِ معَ وجودِ المناسبةِ المسوِّغَةِ للوصلِ، فليستا من قبيلِ كمالِ الانقطاع، كما أنَّهما ليستا من قبيل كمال الاتِّصالَ لعدمِ وجودِ الرّوابطِ والصلاتِ القويَّةِ بين الجُملِ كالتي وُجِدَتْ في كمالِ الإتِّصالِ، ولذا سمّى البلاغيّون هذا الموضِعَ بالتوسُّطِ بين كَمالين[16].

ويريدُ البلاغيّون بالمناسبةِ أن يكونَ المُسندُ إليهِ في الجملةِ الأولى بسببٍ من المُسندِ إليهِ في الجملةِ الثانيةِ، وكذا المُسندُ فيهما، قالَ عبد القاهر الجرجاني: ((واعلمْ أنَّهُ يجبُ أن يكونَ المُتَحَدَّثُ عنهُ في إحدى الجُملتين بسببٍ من المُتَحدَّثِ عنهُ في الأخرى، كذلكَ ينبغي أن يكونَ الخبرُ عن الثاني مِمّا يجري مجرى الشبيهِ أو النظيرِ أو النقيضِ للخبرِ الأوَّل))[17].

والذي يبدو لي أنَّ سببَ تخريجِ الجُمَلِ بهذا الشكلِ من قِبَلِ البلاغيّين أي تَقديرُ الجُملةِ الإنشائيَّةِ لفظاً بالخبريَّةِ معنى، وتَقديرُ الجُملةِ الخبريّةِ لفظاً بالإنشائيَّةِ معنى هو لتحاشي مسألة عَطفِ الجُملِ الإنشائيَّةِ على الخبريَّةِ وبالعكس، وهو ذاتُهُ الذي تمَّ تناولُهُ في أحدِ مواضعِ الفَصلِ وأعني به مَوضِعَ (كمال الانقطاع) تحتَ عنوان مخالِفاتُ كمالِ الانقطاعِ إذ وردَتْ آياتٌ كريمةٌ في مواضِعَ عديدةٍ من القرآن الكريم جاءَ فيها عَطفُ الجُمَلِ الإنشائيَّةِ والخبريَّةِ بعضِها على البعض الآخر، والذي يؤكّد ذلك أنَّ تلكَ الشواهِدَ القرآنيَّة هيَ نفسَها استعملها البلاغيّون في هذا المَوضِع.

ومن المُخالِفاتِ أيضاً في هذا المَوضع ما يأتي:

أ- من الشَواهِدِ القرآنيَّةِ للقزويني في هذا الموضعِ قولهُ تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[18]، رأى أنَّ الجامعَ بينَ الجملتين (قولوا) و (لا تعبدون) هو اتّحادُ المُسنَدِ إليه، ورأى السبكي أنّهُ كان عليه أن يُضيفَ إلى ذلك اتّحادَ المُسنَدِ أيضاً[19].

ب- في الآيةِ الكريمةِ ذاتِها نَبَّهَ السبكي الى أنَّ القزويني جزمَ أنَّ (وقولوا) مَعطوفٌ على (لا تعبدونَ إلّا الله) وقد خالفَهُ في ذلك لأنَّ (إحساناً) إن كانَ معمولاً لـــ (أحسِنوا)، فَعَطفُ (قولوا) عليهِ أولى لاتّفاقِهما لفظاً ومعنى، وإن كانَ التقدير: (وتحسنون) فهو كالذي قبلهُ، والعَطفُ على القريب أولى، مُضيفاً: وكأنَّهُ رأى أنَّ المَعطوفاتِ إذا تعدَّدتْ كان كلُّها معطوفاً على الأوَّلِ، وأوضحَ أنَّهُ في حالةِ اتّفاقِهما معنى لا لفظاً وكلٌّ خبرٌ، ففي هذهِ الحالةِ كان السكاكي قد رأى أنَّ مثالهُ يكون مثالُ قولهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۞ يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۞ وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾[20]، إذ رأى السكاكي أنَّ (وألقِ عصاك) جملةٌ إنشائيَّةٌ لفظاً وخبريّةٌ معنى، والتقدير: (قيل لهُ بورِكَ) ، و (قيل لهُ ألق)، وعقّبَ السبكي: بأنَّ ذلك كلامٌ عجيبٌ، لأنَّهُ إن أراد السكاكي تقديرَ قول (قيل: ألق) لفظاً كانت (ألق) إنشائيَّةً قطعاً لفظاً ومعنى، كقولك (قال زيدٌ: قم) هي إنشائيَّةٌ، وإن حُكيتْ بالقول، لأنَّ العِبرةَ بالمَحكي [21].

جـ- وبيَّنَ السبكي أنَّ من مُخالِفاتِ هذا المَوضعِ ما ذكروه بشأن الآيةِ الكريمةِ: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ ۞ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِؤُونَ ۞ لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ۞ سَلَامٌ قَوْلًا مِن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ۞ وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾[22].

إذ قالوا أنَّ جملة (امتازوا) معطوفة على جملةِ (إنَّ أصحابَ الجَنَّةِ) لأنَّها في معنى الإنشاءِ، لكون مجموع هاتين الجُملتين تفصيلٌ لما أجملهُ قولهُ تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[23] ، وقولُه تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[24] .

وذكرَ السبكي أنَّ السكاكي رأى أنّ التقديرَ: (إنَّ اصحابَ الجنَّةِ منهم يا أهل المَحشَر)، لكنَّ السبكي عارضَ ذلك لأنَّهُ إذا كانت هذهِ الجُملةُ طلبيَّةٌ ومعناها أمرُ المؤمنين بالذهابِ إلى الجَنَّةِ لكان الخطابُ معهم وليسَ مع أهلِ المَحشَر، لأنَّ المُخاطبَ في الخبريّةِ هنا هو المأمورُ فيها معنى، ورأى أنَّ ما قالهُ السكاكي مُشكِلٌ، لأنّهُ أخرجَ (أنَّ أصحابَ الجنَّةِ) عن الإنشاءِ، وتساءل كيف إذن يجعلها متضمِّنةً معنى الانشاءِ، فيكون التقديرُ: سيروا أيُّها المؤمنون (وامتازوا اليومَ أيُّها المجرمون) [25].

د- ومن مُخالِفاتِ هذا المَوضع أيضاً قولهُ تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[26].

إذ قال الزمخشري: ((فإن قلتَ علامَ عُطِفَ هذا الأمرُ ولم يُسبَق أمرٌ ولا نهيٌ يَصِحُّ عطفُهُ عليهِ؟ قلتُ: ليس الذي اعتُمِدَ بالعَطفِ هو الأمرُ حتى يطلبُ لهُ مُشاكِلٌ من أمرٍ أو نهيٍ يُعطفُ عليهِ، إنّما المُعتمَدُ بالعَطفِ هو جُملةُ وَصفِ ثوابِ المؤمنين، فهي معطوفةٌ على جُملةِ وَصفِ عِقابِ الكافرين، كما تقولُ: (زيدٌ يُعاقَبُ بالقيدِ والإرهاقِ وبَشِّرْ عمراً بالعَفوِ والإطلاقِ)، ولك أن تقولَ: هو معطوفٌ على (فاتّقوا)، كما تقول (يا بني تميمٍ احذروا عقوبة ما جنيتُم وبَشِّرْ يا فلان بني أسدٍ بإحساني إليهم)) [27].

وقوله (فاتَّقوا) جاءت في الآية الكريمة: ﴿**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ**﴾ [28].

ومن الواضِح أنَّ هذا التخريجَ للزمخشري يبغي منهُ عَدَم التسليم بجواز عطفِ الجملةِ الإنشائيَّةِ (بَشِّرْ) على الجُملةِ الخبريَّةِ السابقةِ لها (أُعِدَّتْ للكافرين) وذلك لغرض موافقةِ قاعدةِ الوَصلِ التي نحنُ بصددِها.

ه- ومن المُخالِفات أيضاً قولهُ تعالى: ﴿**وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[29]، قال الزمخشري: ((فإن قلتَ: عَلامَ عُطِفَ (وبَشِّر المؤمنين)؟ قلتُ على (تؤمنون)؛ لأنَّهُ في معنى الأمر، كأنَّهُ قيل: آمِنوا وجاهِدوا يُثِبكُم اللهُ وَينصرُكم، وبشِّر يا رسولَ الله المؤمنين بذلك)) [30].

وقولُهُ (تؤمنون) وردت في الآيةِ الكريمةِ: ﴿**تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾[31].

وذكرَ السكاكي أنَّهُ قيل أنَّ ذلك قبيحٌ وغيرُ جائزٍ وأنَّ (تؤمنون) بيانٌ لما قبلهُ بطريقِ الاستئنافِ كأنَّهم قالوا: كيفَ نفعلُ؟ فقيلَ: (تؤمنون)، أي: آمنوا، فلا يَصحُّ عَطفُ (بَشِّرْ) عليه؛ لأنَّهُ لا مَدخلَ له في البيان[32].

وذهب إلى أنَّ (وبشِّر المؤمنين) معطوفةٌ على (قُلْ) مراداً قبل ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾[33] ((لأنَّ إرادةَ القولِ بواسِطةِ انصبابِ الكَلامِ إلى معناهُ غيرَ عزيزةٍ في القرآن الكريم)) [34] .

و- وذكر التفتازاني أنَّ الزمخشري جوَّز عَطفَ الإنشاءِ على الإخبارِ من غير أن يجعلَ الخبرَ بمعنى الإنشاءِ أو العكس، بل أخذَ عَطفَ الحاصِلِ من مضمونِ إحدى الجملتين على الحاصلِ من مضمونِ الأخرى، وعَقَّبَ قائِلاً: ((هذا دقيقٌ وحسَنٌ، لكن مَن يشترُط اتِّفاقَ الجُملتين خبراً وإنشاءً لا يُسلِّمُ صِحَّة ما ذكرَهُ)) [35].

ومِمّا تَقدَّمَ يظهرُ جَليّاً مدى الخِلافِ في الآراء بينَ البَلاغيّين بشأنِ مسألةِ الوصلِ في هذا الموضع، وإنّي أعزو ذلك إلى أنَّ كلاً منهم أرادَ تخريجَ الموضوعِ بحسبِ رؤيتِهِ مخالِفاً آراءَ غيرِهِ، فاعترضَتهم موانعُ نحويَّةٌ عديدةٌ؛ وكلُّ ذلك كان بسببِ إرادةِ تطويعِ ما هو موجودٌ من شواهِدَ وكلامٍ إلى القواعِدِ الموضوعَةِ من قِبَلهم.

2- مُخالِفاتُ الجُملةِ في كمالِ الإنقطاعِ مع الإيهامِ خلافَ المقصود:

إنَّ هذهِ المُخالِفاتِ تَتَّضحُ في الموضعِ الثاني من مواضِعِ الوَصلِ بين الجُمل، **وهو ما أطلقَ عليهِ البلاغيّون كمالَ الانقطاع مع الإيهام خلاف المقصود:** وذلك بأن تكونَ إحدى الجملتين خبريَّةً والأخرى إنشائيَّةً، ولو فُصِلتا لأوهمَ الفَصلُ خِلافَ المَقصودِ[36]، ومنهُ قولُ البُلغاءِ: (لا وأيَّدكَ الله) ، (لا ولطف الله)، إذ يقالُ ذلك لِمن سألَ: (هل تحسَّنتْ صِحَّةُ صديقِكَ؟)، ويقالُ أيضاً لِمن سألَ: (ألكَ حاجةٌ أقضيها لك؟) (لا وحفظكَ الله)، فـ (لا) هنا قائمةٌ مقامَ جُملةٍ خبريَّةٍ تقديرُها في المِثالين الأوَّلِ والثاني: (لا حاجة لي)، وفي الثالِثِ: (لم تتحسَّنْ صِحَّتُهُ)، والجُمَلُ: (أيَّدك الله)، (لطف الله)، (حفظكَ الله) جُملٌ دعائيَّةٌ إنشائيَّةٌ، وقد كان الأمرُ يقتضي الفَصلَ بين الجُملتين لاختلافِهما خَبراً وإنشاءً، فيقال: (لا أيَّدكَ الله)، (لا حَفظكَ الله)[37]، ولكنَّ الفَصلَ على هذهِ الصورةِ يجعلُ السامعَ يَتوهَّمُ أنَّ المُخاطبَ يدعو عليهِ في حين أنَّهُ يقصِدُ الدعاءَ لهُ[38]، ولذلكَ وجَبَ العدولُ عن الفَصل إلى الوَصل، ((لدفعِ إيهامِ خلاف المقصودِ)) [39].

وقد ذُكِرَ ((أنَّ أبا بكر الصديق ﷺ مرَّ برجلٍ في يَدِهِ ثوبٌ فقالَ لهُ: أتبيعُ هذا؟ فقال : (لا يرحَمُكَ الله)، فقالَ لهُ: لا تقلْ هكذا، وقل: (لا ويرحَمُكَ اللهُ))) [40].

ومن مُخالفاتِ هذا الموضعِ من الوَصلِ ما يأتي:

أ- ذكرَ السبكي ما يأتي: [41]

1) إذا كان بينَ الجُملتين كمالُ الانقطاع تُفصَلُ إحداهما عن الأخرى بشرطِ عَدَمِ إيهام الفَصلِ خلافَ المُرادِ فإن أوهَمَ وُصِلت، وذلك كقولِهم (لا وأيَّدَك)، فوُصِلت وإن كان بينهما كَمالُ الانقطاع، لأنَّ الأولى مُقدَّرةٌ خبريَّةٌ والثانية إنشائيّةٌ، لأنَّهُ لو لم يوصل تُوهِّم أنَّ (لا) داخلةٌ على جُملةِ (أيَّدَكَ الله) فتكونُ دُعاءً عليه.

2) يُمكنُ القولُ أنَّ الإيهامَ كما يدفعَهُ الفصلُ بين الجملتين اللّتين بينهما كمال الانقطاع يدفَعُهُ أيضاً وإن كان بينهما كمالُ الاتّصال، وكذلكَ غَيرُهُ من الأقسامِ السابقةِ واللّاحِقةِ.

3) إنَّ الإيهامَ مشروطٌ بأن لا يعارضُهُ إيهامٌ آخر.

ب- يُمكنُ دفعُ الإيهامَ كما يأتي:[42]

1) أن يَسكُتَ المُتكلِّمُ قليلاً بعد النُطقِ بالحرفِ (لا).

2) أن يَذكرَ المُتكلِّمُ الجُملة المنفيَّة كاملة فيقولُ على سبيل المثال: (لا أبيعُهُ) ثُمَّ يذكرُ الجُملة الدعائيَّة (عافاكَ اللهُ).

3) أن يُغيِّرَ المتكلِّمُ نَبرةَ صَوتهِ عندَ النُطقِ بـــ (لا)، ويخفِضُهُ عندَ النُطقِ بالجُملةِ الدِعائيَّةِ، وهو ما يُسمّى (التنغيمُ) فلكلِّ جملةٍ في اللُّغةِ المنطوقةِ نَغمتُها أي إطارُها الصوتي الخاص الذي يتحدَّدُ بهِ معناها، بل أنَّ الجملة الواحدَةَ قد تُنطَقُ بنغماتٍ مُتعَدِّدةٍ، فيكونُ لها في كلٍّ منها معنى خاص يَختلِفُ عن معناها في غَيرِها من النَغماتِ.

4) ويمكنُ دفعُ الإيهامَ بالترقيمِ في حالةِ الكتابةِ، أي وَضعُ عَلامةٍ ترقيميَّةٍ بينَ الجُملتين، تقومُ بوظيفةِ التنغيمِ في حالةِ النُطقِ، كأن تُكتَبُ العبارَةُ السابقةُ هكذا : (لا ... عافاكَ اللهُ).

عندئذٍ يَجبُ الفَصل، إذ لا إيهامَ.

3- مخالفاتُ كَون الجُملة الأولى لها محلٌّ من الإعراب ويرادُ إشراكُ الثانيَة فيه:

إنَّ المَوضِعَ الثالِثَ من مواضع الوَصلِ هو أن يُقصَدَ اشراكُ الجملتين في الحُكمِ الإعرابي، وكان بينهما مُناسَبةٌ وليس هناك ما يَمنعُ عَطفَ الثانيةِ على الأولى: نحو: (عليٌّ يَقولُ ويَفعَلُ)، فجملةُ (يقولُ) في محلِّ رَفع خبرِ للمبتدأ وكذلك جُملةُ (ويفعلُ) معطوفةٌ على جملةِ (يقولُ) وتُشاركُها بأنَّها في مَحلِّ رَفع خبرِ ثانٍ للمبتدأ، وحُكمُ هذهِ الجُملةِ حُكمُ المُفردِ المقتضي مشاركة الثاني للأوّلِ في إعرابهِ[43] .

وإنَّ سَببَ كونِ حُكمِ الجُملةِ المعطوفُ عليها حُكمُ المُفردِ، لأنَّها لا تكون كذلك حتى تكونُ واقعةً موقعهِ، وحينئذٍ يكونُ وجهُ الحاجةِ فيها إلى الواو ظاهراً، والإشراكُ بها في الحُكمِ موجوداً، فإذا قلنا: (نظرتُ إلى رجلٍ خُلقُهُ حسَنٌ وخُلقُهُ قبيحٌ)، كُنّا قد أشركنا الثانية في حُكمِ الأولى وهو كونُها في موضعِ جَرٍّ صفةٍ للنَكرةِ[44].

ومن شَواهِدَ هذا الموضعِ في القرآنِ الكريمِ قولهُ تعالى: ﴿**مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[45].

قالَ ابنُ عاشور في قولهِ تعالى: (واللهُ يقبضُ ويبسُطُ) ((أصلُ القبضِ الشَدُّ والتماسُكُ، وأصلُ البَسطِ: ضِدَّ القَبضِ وهو الإطلاقُ والإرسالُ... ويُحتَملُ أنَّ المرادَ هنا: يَقبضُ العطايا والصدَقاتِ، ويَبسُطُ الجزاءَ والثوابَ، ويُحتمَلُ أنَّ المرادَ يقبضُ نفوساً عن الخيرِ ويبسُط نفوساً للخيرِ، وفيهِ تعريضٌ بالوعدِ بالتوسِعَةِ على المُنفِقِ في سبيلِ اللهِ، والتقتيرِ على البخيلِ))[46]، فإذا تأمَّلنا الآيةَ الكريمةَ نجدُ أنَّ الواو قد جاءت بينَ هذهِ الجُمَلِ: (يقبضُ، يَبسُط، إليه تُرجعون) لأنَّ الغَرضَ الإخبارُ بها عن اللهِ تعالى، والدِلالةُ على اختصاصِهِ بها، ولا يتأتّى تركُ الواو بين هذهِ الجُمَلِ، لأنَّهُ لا سبيلَ للوصلِ بَينَها إلّا بها، والآيةُ مَسوقةٌ للحثِّ على الإنفاقِ في سبيلِ اللهِ، حيثُ بَدأتْ بالاستفهامِ، ثم جَعَلتِ المُنفِقَ مُقرِضاً للهِ تعالى، وعَجَّلتْ لهُ الجزاءَ المُضاعَفَ، كما تُنبئُ بذلكَ هذهِ الفاء في (فيضاعِفَهُ)، واختُتِمَتْ بالجُملةِ الحاليَّةِ (واللهُ يقبضُ ويبسُطُ وإليهِ تُرجعون) التي دلَّت على اختصاصهِ تعالى بالقبضِ والبَسطِ وكونُ الرجوعِ إليهِ، وأنَّ أجزاءَ الجُملةِ الحاليَّةِ يجب وصلُها بالواو، إذ لا يُستقيمُ نَظمُها إلّا بهذا الوَصلِ[47]، وبملاحظةِ هذهِ الآيةِ الكريمةِ ((نَجدُ أنَّ الجملةَ الأولى (يقبضُ) واقعةً خبراً عن المبتدأ، والمرادُ إشراكُ الجُملةِ الثانيةِ (ويبسُطُ) لها في هذا الحُكمِ، إذ المقصودُ تَصوُّرُ عظمَةِ اللهِ سبحانَهُ حينَ يَجمَعُ بينَ القبضِ والبَسطِ، وبينَ الجُملتَينِ تَناسُبٌ، إذ القَبضُ ضِدَّ البَسطِ، والضِدُّ أقربُ حظوراً على البالِ عِندَ ذكرهِ، لذا عُطفَتِ الجُملةُ الثانيةُ على الأولى لهذا الغَرضِ)) [48].

ومِمّا يؤكّدُ مخالفةَ القاعدةِ في هذا المَوضعِ من الوَصلِ قولُهُ تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ ۞ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۞ خَلَقَ الْإِنسَانَ ۞ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ**﴾[49].

فإذا تأمَّلنا الآيةَ الكريمةَ وجدنا أنَّ الجملتين الأخيرتين (خلقَ الإنسانَ)، و(علَّمهُ البيان) وقعتا خبراً، فهما تُشاركانِ الجملةَ الأولى في حُكمِها، وقد جاءتا مَفصولتين.

((فالجملةُ التي لها محلٌ ويرادُ تشريكُ الثانيةِ معها، قد تشترِكُ معها الثانيةُ، وهي غَيرُ مَعطوفةٍ، وقولهم (إن أردت التشريكَ عَطفتَ) لا يُفهم منهُ لزومُ العَطفِ في هذهِ الحالةِ، وإنّما يُفهم منهُ أنَّكَ إذا لم تُردْ التشريكَ فلا تعطِف، لِئلّا يوهِمَ العَطفُ خلافَ ما تريدُ)) [50].

ومِمّا يوكّدُ خضوعَ الجُمَلِ التي لها محلٌّ من الإعرابِ لقواعدِ الفَصلِ والوَصلِ التي تَخضعُ لها الجُمل التي ليس لها محلٌّ من الاعراب، الآيةُ الكريمةُ:

❖ ﴿**وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ**﴾[51] فقد تُركَ العَطفُ بينَ جُملتي (إنَّما نحنُ مُستهزئون)، و(إنّا مَعكم) لِكَمالِ الاتّصالِ فهما لا تحتاجان إلى رَبطٍ بالواو، فجملةُ (إنَّما نحنُ

مستهزئون) مؤكّدَةٌ لجُملةِ (إنّا معكم)، لأنَّهم ما داموا مُستهزئين بالإسلامِ وأهلِهِ، فهمُ مُستمرّون في مَعيَّـةِ شَـياطينهم، والجُملتان لهما محلٌّ من الإعراب، فقد وَقَعتا مَقولاً للقول[52].

ومِنَ الجديرِ بالذكرِ أنَّهُ وعلى الرَّغمِ من عَدمِ التَطرُّقِ لهذا الموضعِ من مواضعِ الوَصلِ من قِبَلِ عَـددٍ مـن كِبـارِ البلاغيّين أمثال السكاكي والقزويني والسبكي وغيرهم، إلّا أنَّنا نجدهُ مذكوراً في مؤلّفاتِ العديدِ من البلاغيّينَ غيرهِم.

ثانياً: مُخالِفاتٌ إضافيَّةٌ

وهيَ مُخالِفاتٌ ذُكِرت مِن قِبَلِ بَعضِ البلاغيّين، وأهمُّ مواضعِها الآتي:

1- عَطفُ الجُملةِ على غيرِ السابقةِ لها

وقد نبَّهَ عبد القاهر الجرجاني إلى هذا الضَربِ من ضُروبِ العَطفِ، ويَشمَلُ كذلك عَطفُ مجموعةِ جُمَلٍ قد تضامَنتْ وتلاصقَتْ على مجموعةِ جُمَلٍ قد تَضامنَتْ وتَلاصقَتْ كذلك، ولا يستقيمُ المعنى فيه إلّا بأن تُعطفَ الثانيَةُ وما تكوَّنتْ منهُ، على الأولى وما تكوَّنتْ منهُ، ولو تمَّ إغفالُ هذا وعُطِفَتِ الثانيَةُ على الجُملةِ التي تَسبِقُها مُباشرةً لاختلَّ نظامُ المعنى، وانهدَمَ الكلامُ[53].

ورأى عبد القاهر الجرجاني أنَّ هذا الفنَّ من القَولِ فنٌّ خاصٌّ دَقيقٌ، وهو مِمّا يَقِلُّ نَظرُ الناسِ فيه، بشأنِ أمرِ العَطفِ إذ ((قد يؤتى بالجملةِ فلا تُعَطفُ على ما يليها، ولكن تُعَطفُ على جُملةٍ بينها وبينَ هذهِ التي تُعطفُ جُملةٌ أو جُملتان)) [54].

مما تقدَّمَ علِمنا أنَّ عَطفَ الجُملةِ ووصلَها بالتي تسبِقُها هو الأصلُ ولكن قد تُخالَفُ هذهِ القاعدةُ فتُعَطفُ الجُملةُ على غيرِ سابقتِها، كذلك قد تُعَطفُ مجموعُ جُملٍ على مجموعِ جملٍ أُخرى.

قال الجرجاني: ((وكذلك الحُكمُ في الأوّلِ، فنحنُ وإن كُنّا قلنا إنَّ العَطفَ على (تولّوا بغتة) فإنّا لا نعني أنَّ العطفَ عليهِ وحدَهُ مقطوعاً عمّا بعدَهُ، بل العَطفُ عليهِ مضموماً إليهِ ما بَعدهُ إلى آخرهِ، وإنّما أردنا بقولنا: (إنَّ العطفَ عليهِ) أن نُعلمَكَ أنَّهُ الأصلُ والقاعدةُ، وأن نصرفَكَ عن أن تطرحَهُ، وتجعلَ العطفَ على ما يلي هذا الذي تَعطِفُهُ، فتزعمُ أنَّ قولَهُ: (فكانَ مسيرُ عيسِهُم) معطوفٌ على (فاجأني)، فتقعَ في الخطأِ كالذي أريناكَ)) [55].

– والشاهِدُ الذي ساقَهُ الشيخُ عبد القاهر الجرجاني هو:

❖ قولهُ تعالى: ﴿**وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ ۞ وَلَكِنَّا أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ**﴾[56].

قال عبد القاهر الجرجاني: ((لو جريتَ على الظاهرِ فجعلتَ كلَّ جُملةٍ معطوفةٍ على ما يليها، مَنعَ منهُ المعنى، وذلكَ أنَّهُ يلزَمُ منهُ أن يكونَ قولُهُ (وما كنتَ ثاوياً في أهلِ مَدينَ)، معطوفاً على قولهِ: (فتطاولَ عليهم العُمرُ)، وذلـكَ يقتضـي دخولُهُ في معنى (لكن)، ويصيرُ كأنَّهُ قيل: (ولكنّكَ ما كنتَ ثاوياً) وذلك ما لا يخفى فسادُه، وإذا كانَ كذلك، بانَ منهُ أنَّـهُ ينبغي أن يكونَ قد عُطِفَ مجموعُ (ما كنتَ ثاوياً في أهلِ مَدينَ) إلى (مُرسِلين)، على مجموعِ قولهِ (ومـا كنـتَ بجانـبِ الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمرَ) الى قولهِ (العُمُرُ))) [57].

وأوضحَ الجرجاني أنَّهُ لا يجوزُ عَطفَ (وما كنت ثاوياً في أهلِ مَدينَ) على (وما كنت من الشاهدين)، لأنَّهُ إذا تمَّ تقديرُ ذلك، وجبَ أن يُنوى بهِ التقديمُ على قولِهِ تعالى: (ولكنّا انشأنا قروناً)، وأن يكون الترتيب:

(وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ، وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ)، وفي ذلك إزالةُ (لكن) عن موضعِها الذي ينبغي أن تكونَ فيهِ، لأنَّ سبيلَ (لكن) سبيل (إلّا) فكما لا يجوزُ القولُ (جاءني القومُ وخرجَ أصحابُكَ إلّا زيداً وإلّا عمراً) بجعلِ (إلّا زيداً) استثناءً من (جاءني القومُ)، و (إلّا عمراً) من (خرجَ أصحابُكَ)، كذلك لا يجوزُ صُنعُ ذلك بـــ (لكن) فنقول (ما جاءني زيدٌ ومـــا خرجَ عمرو ولكن بكراً حاضرٌ ولكن أخاكَ خارجٌ)، وأضافَ الجرجاني إنَّما تجوز نيَّةُ التأخير في شيءٍ معناهُ يقتضي لهُ ذلك التأخيرُ، مِثلُ أن يكونَ الاسمُ مفعولاً يقتضي أن يكونَ بعدَ الفاعلِ، فإذا قُدِّم على الفاعلِ نُويَ بهِ التأخيرُ، ومعنى (لكن) في الآيةِ الكريمةِ ينبغي أن تكونَ في موضعِها الذي هي فيهِ، فلا يجوزُ أن يُنوى بها التأخيرُ عنهُ إلى موضعٍ آخرَ[58].

وهكذا فلابدَّ من إعمالِ الذِّهنِ في معاني الجُمَلِ، ومتابعةِ حَركَتِها، واتجاهاتِها التي يَصِحُّ بها الكَلامُ، فقـــد يغـــري حرفُ العَطفِ بالعطفِ على السّابقِ المُباشر، بناءً على الفَهمِ القَريبِ، لذلك ينبغي الحَذَرُ من الانشغالِ بالرَّوابطِ عن المعاني الجَليلةِ التي اقتضتْ هذهِ الروابطِ والإدراكُ بأنَّ هذه الروابطِ ليست مقصودَةً لذاتِها[59].

– ومنهُ أيضاً ما يُصنَعُ في الشرطِ والجزاءِ، إذ نرى جملتينِ قد عُطفِت إحداهما على الأخرى، ثُـــمّ جُعلتـــا بمجموعِهمـــا شرطاً، ومثالُ ذلك:

ويُضيفُ الجرجاني قائلاً: ((واعلم أنَّ سبيلَ الجُملتينِ في هذا، وجَعلِهما بمجموعِهما بمنزلةِ الجُملةِ الواحدةِ، ســـبيلَ الجُزأينِ تُعقَدُ منهما الجُملةُ، ثُمَّ يُجعَلُ المجموعُ خَبراً أو صِفَةً أو حالاً، كقولِكَ: (زيدٌ قامَ غلامُهُ)، و (زيدٌ أبـــوهُ كـــريمٌ)، و(مررتُ برجُلٍ أبوهُ كريمٌ)، و(جاءني زيدٌ يعدو بهِ فرسُهُ)، فكما يكون الخَبرُ والصِفَةُ والحالُ لا مَحالـــة فـــي مَجمـــوع الجُزأينِ لا في أحدِهما، كذلكَ يكونُ الشرطُ في مجموع الجُملتين لا في إحداهُما)) [60].

وهذا ما أكّدهُ ابن النَحّاس (ت 338هـــ) عندما قال: ((ومَن يَكسِبُ خَطيئةً أو إثماً)، شَرطٌ و(ثُمَّ يَرمِ بـــهِ) عُطِـــفَ عليه... فاعلم أنَّهُ من كسَبَ مَعصيَّةً تُسمّى خَطيئةً أو كَسبَ معصيةً تسمّى إثماً ثمَّ رمى بها من لَم يَعملْها وهو منها بريءٌ (فقد احتملَ بهتاناً وإثماً مبيناً) والبُهتانُ الكَذِبُ الذي يُتَحيَّرُ من عِظَمِهِ وشَأنِهِ)) [61].

2– عطفُ الجُمَلِ بلا مناسبَةٍ:

((إنَّ اتّفاقَ الجُملتين في الخبريَّةِ أو الإنشائيَّةِ يوجِبُ الوَصلَ بينَهما إذا وُجدَتِ المناسبةُ أو الجامِعُ المُسَوِّغ للوَصلِ، وكذا عندَ قَصدِ التَشريكِ في الحُكمِ الإعرابي)) [62].

ويريد البلاغيّون بالمناسبةِ أو الجامِعِ، أن يكونَ المُسندُ إليه في الجملةِ الأولى بسببٍ من المُسندِ إليهِ فـــي الجملـــةِ الثانيةِ، وكذا المُسندُ فيهما، وقد اختلفوا في المتعلّقاتِ فيما إذا ينبغي أن يُعتبَرَ فيها التَناسُبُ أيضاً من عَدمِهِ، وتَـــمَّ أيضـــاحُ ذلك في مَوضعهِ فيما سَبقَ، وقال عبد القاهر الجرجاني في هذا الشأن: ((واعلم أنّهُ يجب أن يكونَ المُحَدَّث عنهُ في إحدى الجُملتين بسببٍ من المُحَدَّثِ عنهُ في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكونَ الخَبرُ الثاني مِمّا يجري مجرى الشـــبيهِ والنظيـــر أو النقيضِ للخَبرِ الأوَّل، وجُملةُ الأمرِ أنَّها – أي الواو– لا تجيء حتى يكون المعنى في هذهِ الجُملةِ لِفقاً لمعنى في الأخـــرى

ومضامّاً لهُ، واعلم أنَّهُ إذا كانَ المُخبَرُ عنهُ في الجُملتين واحداً كقولِنا : (هو يقولُ ويفعلُ، ويَضُرُّ وينفعُ، ويسيءُ ويُحسِنُ، ويَحِلُّ ويَعقِدُ)، وأشباه ذلك، إزدادَ معنى الجَمع في الواو قُوَّةً وظُهوراً، وكان الأمرُ حينئذٍ صريحاً)) [63].

لكنَّنا نرى في مَواضِعَ عديدةٍ من القرآن الكريم آياتٍ كريمةٍ وقد عُطِفَت بعضُها على بعضٍ الرَّغم من عَدم وجودِ مناسبةٍ أو جامعٍ صريحٍ يَجمعُ فيما بينها.

❖ ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿**أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۞ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۞ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۞ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ**﴾[64].

ففي الآيةِ الكريمةِ لا نَجدُ جامعاً أو مناسَبةً ظاهرةً مِمّا اشترطهُ البلاغيّون، لكنَّنا نجدُهم يبحثون عن تَخريجاتٍ لكي تُوافِقَ الآياتُ القرآنيةُ الكريمةُ قواعِدَهم التي وضَعوها.

فالحقيقةُ لا وجودَ لمناسبةٍ عِلميَّةٍ مَنطقيَّةٍ بين الإبلِ والسَماءِ والجبالِ والأرض، وذلك نستشِفُّهُ من كلامِ الزمخشري عندما قال ((فإن قُلتَ: كيفَ حَسُنَ ذكرُ الإبلِ مع السَماءِ والجِبالِ والأرضِ ولا مناسبة؟ قلتُ: قد انتظَمَ هذهِ الاشياءَ نظرُ العَربِ في أوديتهم وبواديهم، فانتظمَها الذِكرُ على حَسَبِ ما انتظمَها نَظرُهُم، ولم يَدَعُ مَن زعمَ أنَّ الإبلَ السَحابُ إلى قولهِ إلّا طلبَ المناسبة، ولعلّهُ لم يُرِدْ أنَّ الإبلَ من أسماءِ السَحابِ، كالغَمامِ والمُزْنِ والرَباب والغَيمِ والغَين، وغَيرِ ذلكَ، وإنَّما رُأيَ السَحابُ مُشبهاً بالإبلِ كثيراً في أشعارهِم، فجُوِّزَ أن يُرادَ بالسّحابِ عن طريقِ التَشبيهِ والمَجاز)) [65].

3- عَطفُ مَضمونِ جُملةٍ على مَضمونِ جُملةٍ أخرى:

وهو العَطفُ بين الجُمَلِ التي تَختلفُ إنشاءً وخَبراً، لفظاً ومعنى، كما في قولهِ تعالى: ﴿**أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ۞ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾[66].

فقد عُطِفَت الجُملةُ الإنشائيَّةُ (وبشِّر الذين آمنوا) على الجُملةِ الخبريَّةِ (أُعِدَّت للكافرين) وأنَّ ذلك وكما هو معلومٌ مُخالفٌ للقاعِدةِ البلاغيَّةِ في الفَصلِ والوَصلِ التي لا تُجيزُ عَطفَ الجُملةِ الإنشائيَّةِ على الجُملةِ الخبريّةِ، ولذلك بَحثَ البلاغيّون عن مخرَجٍ للخُروجِ من المأزق، ومنهم الزمخشري الذي قال: ((فإن قُلتَ: عَلامَ عُطِفَ هذا الأمرُ ولم يُسبَق أمرٌ ولا نهيٌ يَصِحُّ عطفهُ عليه؟ قلتُ: ليس الذي أعتُمِدَ بالعطفِ هو الأمر حتى يُطلبُ لهُ مُشاكِلٌ من أمرٍ أو نهي يُعطفُ عليهِ، إنّما المُعتَمدُ بالعطفِ هو جملةٌ وَصفِ ثوابِ المؤمنين، فهي معطوفةٌ على جُملةِ وَصفِ عِقابِ الكافرين، كما تقول: (زيدٌ يعاقبُ بالقيدِ والإرهاق وبشِّرْ عمراً بالعفوِ والإطلاق)))[67].

ومن الجدير بالذكر أنَّ القولَ بفصلِ الجُملتين المختلفتين خبراً وإنشاءً أو وصلهما جرى فيه خِلافٌ كثيرٌ، وقد ذكرَ أصحابُ المطوَّلاتِ أنَّ عدمَ العَطفِ هوَ إجماعُ البلاغيّين، والقولُ بجوازِ العطفِ ذهبَ إليه بعضُ النحاةِ، وقد نقلَ أبو حيّان عن سيبويهِ جوازَهُ، والقولُ بالمنعِ هو رأي الجمهور ومنهم ابن مالك، وابن عصفور[68].

وهذا الذي ساقهُ الزمخشري هو معنى الاستئناف الذي ذكَرهُ النُحاةُ، فهو عطفُ مضمونِ كلامٍ على مضمونِ كلامٍ آخر، أو عطفُ جُمَلٍ مسوقةٍ لغَرضٍ على جُمَلٍ مسوقةٍ لغرضٍ آخر، وقد تجيء (الواو) بين الخبر والانشاء كما في الآيةِ الكريمةِ آنفة الذكر أو بينَ جملتين خبريّتين كقولِهِ تعالى:

❖ ﴿**ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى**﴾[69].

وقولِهِ عزَّ وجلّ:

❖ ﴿مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[70].

أو بينَ جُملتين إنشائيَّتين كقولِهِ تعالى:

❖ ﴿قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ اللّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلاَ تَتَفَكَّرُونَ ۞ وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُواْ إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلاَ شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾[71].

وقولِهِ تعالى:

❖ ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلاَةَ فَاذْكُرُواْ اللّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ إِنَّ الصَّلاَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ۞ وَلاَ تَهِنُواْ فِي ابْتِغَاء الْقَوْمِ إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾[72].

وقد تكونُ مِثْلُ هذه الواو جاءَتْ لعطفِ جُملةٍ على جُملةٍ ويكونُ في الكَلام حذفٌ كما قال البلاغيّون، كما في قولِهِ تعالى:

❖ ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾[73].

على تقدير أنَّ الأمرَ (اتَّخذوا) مقولٌ لقولٍ محذوف فيكون الكلام: (وقلنا اتَّخذوا) فالواو تصبحُ عاطفة جملة خبريَّة على أخرى مثلِها.

ومنهُ قوله تعالى:

❖ ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾[74].

وقولهُ تعالى:

❖ ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[75].

فالأمرُ (اهجرني) يكون معطوفاً على محذوفٍ، والتقدير: (فاحذرني واهجرني)، فتكون الواو على هذا التقدير قد وَصلتِ الجُملة الانشائيّة (واهجرني) بأخرى مثلِها هي (فاحذرني).

وذكرَ ابن هشام أنَّ عطفَ الانشائيَّةِ على الخبريَّةِ كما جاءَ في الآيةِ الكريمةِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ۞ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ﴾[76]. مَنَعهُ البيانيّون وابنُ مالك في شرح بابِ المفعولِ مَعهُ من كتابِ التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونَقَلهُ عن الأكثرين، وأجازَهُ الصفّار بالفاء، وجماعةٌ، وأوضحَ أنَّ أبا حيّان ذكرَ أنَّ سيبويه أجاز (جاءني زيدٌ ومَن عمرو العاقلان) على أن يكونَ العاقِلان خبراً لمحذوفٍ، ورأى ابن هشام، أنَّ ما أوردَهُ الزمخشري بأنَّ ما جاء في الآيةِ الكريمة هو عطفُ جُملةِ ثوابِ المؤمنين على جملةِ عذابِ الكافرين، يمكن أن يُزادَ عليهِ فيقال: ((والكلام منظورٌ فيه إلى المعنى الحاصلِ منهُ، وكأنَّهُ قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جَنّاتٌ فبشِّرهم بذلك)) [77].

ثمّ أوضحَ أنَّ ((ما نقلهُ ابو حيّان عن سيبويه فغَلطٌ عليه، وإنّما قال: واعلم أنَّهُ لا يجوز (مَن عبد الله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين) رفعتَ أو نَصبتَ، لأنَّكَ لا تُثنّي إلّا على مَن أثبتَّهُ وعلِمتَهُ، ولا يجوزُ أن تَخلطَ من تَعلمَ ومن لا تَعلمَ فتجعلها بمنزلةٍ واحدةٍ، وقال الصفّار: لمّا مَنَعها سيبويه مِن جهةِ النعتِ، عُلِمَ أنَّ زوالَ النَعتِ يُصحِّحها، فتصرَّفَ أبو حيّان

في كلام الصقار فوهمَ فيه، ولا حُجَّةَ فيما ذكر الصَقّار، إذ قد يكونُ للشيءِ مانعان، ويُقتصَرُ على ذِكرِ أحَدِهما لأنَّهُ الـــذي أقتضاهُ المَقامُ)) (78).

ويتَّضِحُ ممّا تقدَّمَ خلافُ النحويّين كما هو حال البلاغيّين في هذا المَوضِعِ شأنُهم في ذلك شـــأنُهُم فـــي مواضِـــعَ وموضوعاتٍ أخرى في عِلمَي النحوِ والبَلاغَةِ.

إنَّ النحويّين اختلفوا في جوازِ عَطفِ الجملتين المختلفتين إنشاءً وخبراً، وعطفِ الجملةِ الاســميَّةِ علـــى الفعليَّـــةِ والعكس، ((فأمّا عَطفُ المختَلفتين إنشاءً وخبراً فالأحسن اتباعُ الرأي الذي يَمنَعهُ، فوضوحُ الرأي، وبُعدُهُ من التكَلُّفِ، خلُوُّهُ من الحَذفِ والتقدير، فلا يَصِحُّ عطفُ الثانيةِ على الأولى في مثل: (داوُمْ على الطاعاتِ وداوَمَ أهلُكَ)، ولا في مثل: (هـــدأ البحرُ وانزِلْ للعومِ فيهِ))) (79).

((وخُلاصَةُ القولِ أنَّ الواو عندما تُذكرُ بينَ الخَبرِ والانشاءِ فهي إمّا واو استئناف التي تفيد عَطفَ القِصَّـــةِ علـــى القصَّةِ، وإمّا أن تكونَ لِعَطفِ جُملةٍ على جملةٍ، ويكون في الكلام حَذفٌ، والذي يُحدِّدُ نوعَ الواو أ هي عاطفةٌ أم استئنافٌ، إنَّما هو السياقُ ومُقتضَياتُ الحال)) (80).

Abstract

Irregularities Of The Sentence In Connecting In The Noble Quran

By Hashim Ahmed Hashim

And Emad Mohammed Mahmoud

This research is dealing with " Irregularities of the sentence in connecting in the Noble Quran" which contradict with the rules and views of the grammarians and scholars of rhetoric regarding connecting between sentences in noble Quran .This subject was not dealt with before ,therefore this research focus on irregularities in the verses of noble Quran regarding grammatical and rhetorical terms and what is connected to them of rhetorical grammatical purposes established by scholars of grammar , eloquence , interpreters ,readings , stoppage and starting , Arabic calligraphy in their works . The research was concluded with findings ….

الهوامش

(1) جواهر البلاغة ، أحمد الهاشمي ، المطبعة العصريّة، بيروت ، لبنان ، 2008م: 18، والإيضاح في علوم البلاغة ، القزويني، المكتبة العصريّة ، بيروت، لبنان، 2007م: 159.

(2) سورة الروم : 19.

(3) علم المعاني ، قيس الأوسي، دار الكتب والوثائق، بغداد، 1993م: 285.

(4) سورة الانفطار: 13، 14.

(5) سورة النساء: 36.

(6) سورة الشورى: 15.

(7) سورة النساء: 142.

(8) عروس الأفراح، بهاء الدين السبكي ، ط1، المكتبة العصريّة ، بيروت، لبنان ، 2003م : 516، والأطول ، إبراهيم بن محمّد بن عرب شاه، المعروف بالعصام ، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2011م: 34.

(9) سورة الأعراف: 31.

(10) عروس الأفراح ، السبكي: 518/1، والإيضاح في علوم البلاغة، القزويني : 159.

(11) علوم البلاغة ، المراغي، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، 2007م : 164.

(12) سورة هود : 54.

(13) جواهر البلاغة ، أحمد الهاشمي: 181.

(14) سورة البقرة: 83.

(15) علم المعاني دراسة بلاغيّة ونقديّة ، بسيوني عبد الفتاح ، ط3، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2010م : 477، والبلاغة وفنونها وأفنانها ، فضل حسن عباس ، ط12، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمّان، الأردن ، 2009م : 477.

(16) علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح : 477، والكافي في البلاغة العربيّة ، عيسى العاكوب ، 1993م : 477.

(17) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ط3، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1992م : 232 ، 233.

(18) سورة البقرة : 83.

(19) عروس الأفراح ، السبكي : 518.

(20) سورة النمل : 9.

[21] عروس الأفراح ، السبكي : 518 ، 519.

[22] سورة يس : 55

[23] سورة يس : 53

[24] سورة يس: 54.

[25] عروس الأفراح ، السبكي : 518/1.

[26] سورة البقرة : 25.

[27] الكشاف ، الزمخشري ، دار الحديث، القاهرة ، 2012م : 104/1.

[28] سورة البقرة : 24.

[29] سورة الصف: 13.

[30] الأطول ، العصام : 36/2.

[31] سورة الصف : 11.

[32] الأطول ، العصام : 36/2.

[33] سورة الصف: 10.

[34] مفتاح العلوم ، السكاكي ، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان ، 2011م: 37.

[35] المطوّل ، التفتازاني ، ط2، دار الكتب العلميّة ، بيروت، لبنان ، 2007م : 454، 455.

[36] علوم البلاغة ، المراغي : 51.

[37] علم المعاني ، قيس الأوسي : 280، 281.

[38] جواهر البلاغة ، أحمد الهاشمي: 182.

[39] الإيضاح في علوم البلاغة ، القزويني : 159.

[40] علوم البلاغة ، المراغي : 164.

[41] عروس الأفراح ، السبكي: 514/1–517.

[42] علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح : 478، وعلم المعاني ، حسن طبل ، ط1، مكتبة الإيمان ، مصر، 1991م : 173، 174.

[43] جواهر البلاغة ، أحمد الهاشمي : 182

[44] دلائل الإعجاز ، الجرجاني : 223، وعلوم البلاغة ، المراغي : 164.

[45] سورة البقرة : 245.

[46] التحرير والتنوير ، ابن عاشور ، ط1، مؤسسة التاريخ ، بيروت ، لبنان ، 2000م: 460 ، 461.

[47] علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح ، 208 ، 209.

[48] المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم ، عبد الفتاح لاشين ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2009م: 315.

[49] سورة الرحمن: 1–4.

[50] دلالات التراكيب ، محمّد محمّد أبو موسى ، ط5، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 2014م : 300 ، 301.

[51] سورة البقرة : 14.

[52] علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح : 448.

[53] دلالات التراكيب ، محمّد محمّد أبو موسى : 350 ، 351.

[54] دلائل الإعجاز ، الجرجاني: 244.

[55] دلائل الإعجاز ، الجرجاني : 245.

(56) سورة القصص : 44 ، 45.
(57) دلائل الإعجاز ، الجرجاني : 247.
(58) دلائل الإعجاز ، الجرجاني : 247، 248.
(59) دلالات التراكيب ، محمّد محمّد أبو موسى : 352.
(60) دلائل الإعجاز : الجرجاني: 247.
(61) مشكل إعراب القرآن ، ط1، زهير غازي زاهر، ط1، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، 2013م: 262، 263.
(62) علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح : 478.
(63) دلائل الإعجاز : الجرجاني : 225، 226.
(64) سورة الغاشية : 17–20.
(65) الكشّاف ، الزمخشري : 576/4.
(66) سورة البقرة : 24، 25.
(67) الكشاف ، الزمخشري : 104/1 ، وعروس الأفراح ، السبكي : 521.
(68) دلالات التراكيب ، محمّد محمّد أبو موسى : 337.
(69) سورة الحج : 5.
(70) سورة الأعراف : 186.
(71) سورة الأنعام : 51.
(72) سورة النساء : 103 ، 104.
(73) سورة البقرة : 125.
(74) سورة الحج : 22.
(75) سورة مريم : 46.
(76) سورة البقرة : 24، 25.
(77) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ط2، دار الصادق ، طهران ، 1387ه: 142/2، 143.
(78) مغني اللبيب ، ابن هشام : 141/2.
(79) النحو الوافي، عباس حسن ، ط1، مكتبة المحمّدي ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) : 467/3.
(80) علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح : 459.